المجلس الانتقالي يرحب بتقرير الخبراء الأممي ويؤكـد أن الجنوب حاجز أمام التطرّف الحوثي والإرهاب

قواتنا تلحق خسـائر فادحة بمليشيات الحوثي الإرهابية في جبهة القرين الحدودية

قوات خفر السـواحل تضبط سـفينتين قادمتين من جيبوتي وتحتجز معدات اتصالات متقدمة

المقدم النقيب: قواتنا المسلحة الجنوبية ستظلّ سيف شعبنا البتّار ودرعه الحصين

قيادة المنطقة العسكرية الثانية تنفي مزاعم اعتقال المقدم بحري ماجد العوبثاني

اللواء السقطري ينال درجة الماجستير في العلوم العسكرية من الأكاديمية العسكرية العليا بعدن

أسبوعية ـ العدد ـ (127) الاثنين 10 نوفمبر 2025م

ملف خاص.. عن دور دولة الإمارات في تعزيز استقرار الشعوب ومكافحة الإرهاب

النهج الخالد لأولاد زايد..

المجلس الانتقالي يرحّب بتقرير الخبراء الأممي ويؤكد أن الجنوب حاجز أمام التطرّف الحوثي والإرهاب

عدن – درع الجنوب

يرحّب المجلس الانتقالي الجنوبي (STC) بالتقرير الصادر عن فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة بشأن اليمن (S/2025/650)، ويُثني على الجهود الكبيره التي بذلها الفريق في توثيق الأزمة المستمرة في اليمن، ولا سيّما ما يتعلق بالإجراءات التي تواصل ميليشيا الحوثي تنفيذها والتي تُقوّض الجهود الرامية إلى تحقيق سلام واستقرار دائمين لشعبنا، وللمنطقة، وللأمن والازدهار العالميين على نطاق أوسع.

إنّ ما توصّل إليه التقرير من نتائج حول ممارسات الحوثيين، بما في ذلك التلقين العقائدي المنهجي، والتجنيد واسع النطاق للأطفال، والتعذيب، وعرقلة المساعدات الإنسانية لليمن، يُظهر سلوكًا لا يمتّ بصلة إلى القيم والمعايير الدولية، ولا إلى طبيعة المجتمع الذي نمثله في الجنوب. وكما أشار التقرير، فإنّ هذه الاستراتيجيات تهدف إلى "بناء جيل جديد من الأفراد المرتبطين أيديولوجيًا" و"ترسيخ الهيمنة الحوثية طويلة الأمد".

وتؤكّد هذه الأدلة ما دأب المجلس الانتقالي الجنوبي على قوله باستمرار: إنّ المسار المطلوب حاليًا هو مضاعفة الجهود لدعم أولئك الذين يسعون للحفاظ على الأمن والاستقرار في الجنوب باعتباره حاجزًا أمام التطرّف الحوثي والتنظيمات الإرهابية الاخرى.

ويؤيّد المجلس الانتقالي الجنوبي بقوة توصية التقرير بشأن تسهيل استئناف صادرات النفط، باعتبارها أمرًا أساسيًا للتعافي الاقتصادي والاستقرار. كما يُرحّب المجلس بالجهود الرامية إلى تعزيز الرقابة البحرية بغية تشديد تنفيذ حظر الأسلحة. وينبغي أن يكون ذلك جزءًا من جهد شامل لقطع الإمدادات عن الحوثيين وعن داعميهم ذوي النوايا العدائية، بمن فيهم الحرس الثوري الإيراني(IRGC)، وتهيئة الظروف لعملية سياسية جديدة قائمة على عودة الدولتين.

إنّ استنتاج التقرير بأنّ القرار 2216 لمجلس الأمن "غير فعّال تمامًا ولم يُحدث أي تأثير ملموس في قدرات الحوثيين" يؤكّد الحاجة إلى أن يعترف المجلس بأن حل الأزمة في اليمن يتطلب تفكيرًا جريئًا وإطارا يتعاطى مع الحقائق وجذور الصراع، وجهودا مضاعفة لإنهاء التهديدات التي تشكلها المليشيات الحوثية على الداخل اليمني والإقليم والمصالح الدولية .

ويؤكّد المجلس الانتقالي الجنوبي استعداده للقيام بدوره في تحقيق تسوية سياسية مستدامة وعادلة.

ومع اقتراب موعد تجديد نظام العقوبات في 13 نوفمبر، يدعو المجلس الانتقالي الجنوبي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى تعزيز آليات التنفيذ استنادًا إلى توصيات فريق الخبراء، والاعتراف بالحقائق السياسية المتغيرة التي وثّقها هذا التقرير.

ويُجدّد المجلس الانتقالي الجنوبي التزامه بالتعاون البنّاء ودعمة الكامل لكل الجهود الدولية الرامية الى تحقيق السلام والأمن والاستقرار الدائمين للشعب في الجنوب.

المجلس الانتقالي الجنوبي
هيئة الشؤون الخارجية

قواتنا تلحق خسائر فادحة بمليشيات الحوثي الإرهابية في جبهة القرين الحدودية

لحج – درع الجنوب

ألحقت وحدات من قواتنا المسلحة الجنوبية، المرابطة في جبهة القرين الحدودية شمالي محافظة لحج، خسائر فادحة في صفوف مليشيات الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران، إثر قصف متبادل استخدمت فيه مختلف أنواع الأسلحة، بينها المدفعية الثقيلة.

وقال مصدر عملياتي في اللواء الأول حزم لموقع درع الجنوب، إن اشتباكات متقطعة أعقبت قصفاً حوثياً استهدف مواقع قواتنا صباح اليوم الخميس، لترد قواتنا على مصادر النيران بقوة ودقة عالية.

وأوضح المصدر أن الرد السريع والفوري لقواتنا أدى إلى إصابة عدد من مواقع وثكنات المليشيات الحوثية، وتدمير آليات قتالية وإلحاق خسائر كبيرة في صفوفها، بين قتيل وجريح.

وأكد المصدر أن أبطال قواتنا يتمتعون بجاهزية ويقظة واستعداد قتالي عال للتعامل الرادع مع أي تصعيد أو عمل عدائي تقدم عليه المليشيات الحوثية، مشيرًا إلى أن دقة إصابة الأهداف عكست الكفاءة الميدانية العالية لقواتنا المسلحة الجنوبية في إدارة المعركة والسيطرة النارية.

وجدد المصدر التأكيد على أن قواتنا ستظل بالمرصاد لكل محاولات المليشيات الحوثية لاختراق أو زعزعة خطوط التماس، وستواصل واجبها الوطني في حماية حدود الوطن الجنوبية والتصدي لأي تهديدات معادية.

المقدم النقيب: قواتنا المسلحة الجنوبية ستظلّ سيف شعبنا البتّار ودرعه الحصين

عدن – درع الجنوب

أكد المقدم محمد النقيب، المتحدث الرسمي باسم قواتنا المسلحة الجنوبية، أن قواتنا المسلحة الباسلة ستظل، وتحت قيادة الرئيسِ القائد عيدروس قاسم الزُبيدي، سيفَ شعب الجنوب البتّار، ودرعَه الحصين، والسياجَ المنيع لوطنه، وحارسًا أمينًا لمقدراته وأمنه واستقراره.

وأشار المقدم النقيب إلى أن قواتنا المسلحة الجنوبية تمثل الضمانة الحقيقية لانتصارات شعب الجنوب وتحقيق أهدافه الوطنية العليا، وفي مقدمتها الاستقلال الناجز واستعادة دولة الجنوب كاملة السيادة، واستعادة مكانتها التاريخية ك ركيزة أساسية في معادلة الأمن الإقليمي والدولي.

وفي ختام تغريدة نشرها على منصة اكس، مساء اليوم في إطار الهاشتاج الذي أطلقه سياسيون وإعلاميون جنوبيون بوسم #الانتقالي_يحمي_مكتسبات_الجنوب*، قال المقدم النقيب " إن ما يحققه ويجترحه ابنائكم واخوانكم المرابطين الأبطال من إنجازات وانتصارات وثبات وصمود ويقظة عالية، يجسد أعلى معاني الجاهزية والانضباط والولاء الوطني، ويؤكد أن قواتنا المسلحة الجنوبية القتالية والأمنية ماضية بكل قوة واقتدار في تنفيذ مهامها ومسؤولياتها دفاعًا عن أمن الوطن الجنوب وتحقيق استقلاله الثاني.

قوات خفر السواحل تضبط سفينتين قادمتين من جيبوتي وتحتجز معدات اتصالات متقدمة

عدن – درع الجنوب

ضبطت وحدات من مصلحة خفر السواحل، فجر الأربعاء الموافق 5 نوفمبر، سفينتين خشبيتين تحملان اسمي "السلام" و"الخير 3" أثناء إبحارهما على بُعد نحو 70 ميلاً بحريًا غرب ميناء عدن، قادمتين من ميناء جمهورية جيبوتي.

وأوضحت قوات خفر السواحل أن السفينتين، اللتين يتراوح طولهما بين 20 و30 مترًا، كانتا تحملان شحنة بضائع متنوعة تُقدّر بنحو 250 طنًا، ومتجهتين إلى منطقة رأس العارة، وهي نقطة إنزال غير شرعية تُستخدم في أنشطة التهريب، بما في ذلك التهرب الجمركي وإدخال مواد محظورة، ما يسبب خسائر اقتصادية للدولة ويقوّض جهود تنظيم حركة التجارة البحرية الشرعية.

وخلال عملية التفتيش، عثرت فرق خفر السواحل على 14 صندوقًا تحتوي على معدات اتصالات حديثة ومتطورة، تضم كل منها جهازًا شبكيًا كبيرًا مخصصًا لمعالجة ودمج البيانات، من إنتاج شركة هواوي الصينية.

وبيّنت المصلحة أن هذه الأجهزة لم تُدرج في بوليصة الشحن الرسمية، في مخالفة واضحة لإجراءات النقل البحري واللوائح الجمركية، ما يشير إلى محاولة متعمّدة لإخفاء هوية ومصدر المعدات.

ووفق المعلومات الأولية، تُستخدم هذه الأجهزة عادةً في شبكات الألياف الضوئية والبُنى التحتية للاتصالات، وتتطلب تصاريح رسمية خاصة لنقلها أو تركيبها وتشغيلها داخل البلاد.

وتم اقتياد السفينتين إلى ميناء عدن والتحفظ عليهما مع الشحنة والمشتبه بهم، لاستكمال أعمال التفتيش والإجراءات القانونية تمهيدًا لإحالة القضية إلى الجهات المختصة لمواصلة التحقيق.

وأكدت مصلحة خفر السواحل استمرارها في أداء مهامها الوطنية في حماية السواحل والمياه الإقليمية ومنع عمليات التهريب بكافة أشكالها، بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية والجهات الحكومية ذات العلاقة، حفاظًا على الأمن البحري وتعزيزًا لحماية الاقتصاد الوطني.

اللواء السقطري ينال درجة الماجستير في العلوم العسكرية من الأكاديمية العسكرية العليا

عدن – درع الجنوب

حصل اللواء سالم عبدالله عيسى السقطري على درجة الماجستير في العلوم العسكرية من الأكاديمية العسكرية العليا، عن رسالته العلمية الموسومة بعنوان:«البيئة الاقتصادية وعلاقتها بالأمن الوطني للدولة»، ضمن البحث العسكري الفردي رقم (1704).

وأقيمت صباح أمس الأحد الجلسة العلنية لمناقشة الرسالة أمام اللجنة العلمية برئاسة العميد الركن صالح قاسم الأصبحي، وعضوية كل من العميد الركن ناجي أحمد المشولي، والعميد الطيار الركن أحمد محمد النخلاني، وبإشراف العميد الركن عادل محمد سالم المزاحمية، ومراجعة العميد الطيار الركن أحمد محمد النخلاني.

حضر جلسة المناقشة معالي وزير الدفاع الفريق الركن محسن الداعري، ونائب رئيس هيئة الأركان العامة اللواء الركن أحمد البصر سالم، ومدير الأكاديمية العسكرية العليا اللواء الركن حسين ناصر عتيق، والقائد العام لقوات الحزام الأمني، العميد محسن الوالي، إلى جانب عدد من وكلاء الوزارات والقيادات العسكرية والأمنية ومديري الدوائر بوزارة الدفاع.

وبعد مناقشة علمية مستفيضة وتقديم الملاحظات والتوصيات العلمية من اللجنة، ودفاع الباحث عن رسالته، قررت اللجنة إجازة البحث ومنح اللواء السقطري درجة الماجستير في العلوم العسكرية من الأكاديمية العسكرية العليا.

وأشادت اللجنة بالجهد العلمي المتميز الذي بذله الباحث، وبما تميزت به الرسالة من ثراء في المحتوى ودقة في المعلومات وتوثيق بالأرقام وعمق في التحليل، معتبرةً إياها إضافة نوعية للمكتبة العسكرية. كما أوصت بطباعة الرسالة واعتمادها كأحد المراجع العلمية في كلية الدفاع الوطني.

وقد تناول الباحث في عرضه أبرز محاور رسالته، موضحًا أهمية البيئة الاقتصادية في تشكيل ملامح الأمن الوطني، ودور العوامل الاقتصادية في استقرار الدولة.. كما ركز البحث على تشخيص أسباب تدهور البيئة الاقتصادية، وتحليل آثارها السلبية على الأمن الوطني، واقتراح الحلول والمعالجات الممكنة.

وتوزعت فصول الرسالة على ثلاثة محاور رئيسية تناولت:

الفصل الأول: البيئة الاقتصادية للدولة وأُسُس استخدام القوة الاقتصادية.

الفصل الثاني: الأمن الوطني للدولة وعناصر البيئة الاقتصادية.

الفصل الثالث: الرؤية المستقبلية المقترحة لمواجهة الأزمات الاقتصادية وأولوياتها على مستوى القطاعات المختلفة.

وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أبرزها ضرورة معالجة القضايا السياسية والاقتصادية بصورة شاملة، وتعزيز التكامل بين الأمن والاقتصاد، وتنويع مصادر الدخل، وتطوير منظومة الحكم الرشيد، وتحقيق الأمن الغذائي والدوائي، ودعم الاستقرار النقدي، وتفعيل دور القطاع الخاص، واستئناف تصدير النفط والغاز، ورفع كفاءة النظام الضريبي، إلى جانب إعداد استراتيجية وطنية متكاملة لتعزيز عناصر قوة الدولة.

واختُتمت الجلسة بإشادة واسعة من اللجنة العلمية والحضور بالمستوى العلمي الرفيع للباحث، وما قدمه من دراسة نوعية غنية بالمعلومات والتحليلات والتوصيات التي تمثل إضافة مهمة لصنّاع القرار في مجالي الأمن والاقتصاد الوطني.

قيادة المنطقة العسكرية الثانية تنفي مزاعم اعتقال المقدم بحري ماجد العوبثاني

المكلا – درع الجنوب

نفت قيادة المنطقة العسكرية الثانية صحة الأنباء المتداولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشأن اعتقال المقدم بحري ماجد العوبثاني من مقر سكنه، مؤكدة أن ما يُشاع في هذا الشأن عارٍ تماماً عن الصحة.

وأوضحت القيادة في بيان صادر عنها أن المقدم بحري ماجد العوبثاني في وضعه الطبيعي ولم يتم اعتقاله، مشددة على ضرورة تحري الدقة وعدم الانسياق وراء الشائعات والأخبار الكاذبة التي تهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار.

وأهابت قيادة المنطقة العسكرية الثانية بجميع وسائل الإعلام ورواد مواقع التواصل الاجتماعي استقاء الأخبار من مصادرها الرسمية والموثوقة.

واختتم البيان بالتأكيد على أن قيادة المنطقة ستتخذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق كل من يثبت تورطه في نشر أو ترويج الشائعات والأخبار الكاذبة

الجنوب.. إرادة لا تُقهر ومسار لا تراجع عنه

تقرير . درع الجنوب

من يتتبع مسار قضية شعب الجنوب الوطنية التحررية يجد نفسه أمام نموذج استثنائي لشعب امتلك وعياً سياسياً مبكراً وإرادة راسخة في الدفاع عن أرضه هويته وحقه في تقرير مصيره. فالجنوب لم يكن يوماً تابعاً أو هامشاً في التاريخ العربي الحديث، بل كان دولة مستقلة ذات سيادة كاملة، دخلت في وحدة طوعية مع دولة أخرى هي الجمهورية العربية اليمنية في الثاني والعشرين من مايو عام 1990م، استناداً إلى اتفاقية واضحة نصّت على الشراكة المتكافئة واحترام سيادة الطرفين وتأسيس من وحدة الدولتين دولة جديدة تقوم على التعدد والعدالة والمواطنة المتساوية. إلا أن ما حدث لاحقاً شكّل انقلاباً كاملاً على تلك الاتفاقية ومبادئها، حين تحوّلت الوحدة من مشروع طوعي إلى أداة للقوة والإخضاع، ومن صيغة قانونية إلى واقع عسكري مفروض بالقهر والإرهاب، وبلغ ذروته في اجتياح الجنوب صيف عام 1994م واحتلاله بالقوة وبفتوى تكفيرية تداعى لها من الآلاف من العناصر المتطرفة وما سموا بالأفغان العرب ، في سابقة خطيرة نسفت الأسس القانونية والسياسية التي قامت عليها الوحدة التي كانت أول صرعى هذه الحرب وقتلاها.

لقد أدرك شعب الجنوب منذ ذلك الحين أن ما فُرض عليه لم يكن وحدة، بل احتلالاً مكتمل الأركان استهدف تاريخه وكرامته وثرواته، وبدأت منذ ذلك اليوم مرحلة جديدة من النضال لاستعادة دولته وهويته وحقه في الوجود الحر. فكما انتصر في ثورة 14 أكتوبر 1963م على أقوى قوة استعمارية في العالم آنذاك، بريطانيا، وانتزاع استقلاله الكامل في 30 نوفمبر 1967م، فهو اليوم يسير على ذات الطريق بإرادة لا تلين وإيمان مطلق بعدالة قضيته.. لم تفلح سنوات القمع والإقصاء والتضليل وتمزيق والإرهاب والترهيب في كسر عزيمته، بل زادته التجارب وعياً وصلابة وإصراراً على أن حريته لا تُمنح وإنما تُنتزع بالإرادة والتضحيات.

إن الجنوب اليوم لا يقف على أطلال ماضٍ ضائع، بل على أرض ثابتة وواقع جديد تشكّل بفعل نضالات وتضحيات أبنائه، حيث بات يملك مؤسساته السياسية والعسكرية والأمنية، وإرادته الشعبية الحرة التي لا يمكن تجاوزها أو الالتفاف عليها وقبل ذلك قيادة واحدة موحدة أثبتت جدارتها في حمل راية الجنوب وإيصالها إلى أعلى مراكز صناع القرار الإقليمي والدولي واستطاعت ومن خلال المجلس الانتقالي إنهاء حالة الانقسامات وتعدد المسميات والمكونات وادعاءات الزعامة والتمثيل ، أنهت ما الحالة التي علق عليها المبعوث الأممي السابق جمال بن عمر قبل حرب 2015م بما معناه ان القضية الجنوبية قضية عادلة قضية شعب لكن لم نجد لها قيادة واحدة

إن القضية الوطنية الجنوبية اليوم التي يحمل رايتها المجلس الانتقالي الجنوبي، لم تعد ملفاً تفاوضياً يمكن تهميشه أو الالتفاف على طاولات وغرف المفاوضات المغلقة، بل أصبحت واقعاً سياسياً وجغرافياً يفرض نفسه بقوة المنطق والتاريخ والشرعية الشعبية والسياسية والعسكرية. ومثلما كان فك الارتباط بين طرفي الجمهورية العربية المتحدة مصر وسوريا في عام 1961م نتيجة خلل رأته الجمهورية العربية السورية في نتائج الوحدة مع جمهورية مصر العربية وعلى أسس الوحدة ، فإن فك ارتباط الجنوب " جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية عن الجمهورية الجمهورية العربية اليمنية" اليوم هو خيار مشروع ومنسجم تماماً مع القانون الدولي الذي يقر بحق الشعوب في تقرير مصيرها عندما تتعرض لأي شكل من أشكال الإكراه أو الاحتلال. ما بالنا ونحن نواجه ومنذ اعلان ذات الوحدة المقبورة احتلالا ارهابيا أكثر قبحا وجرما ومن أي احتلال عرفته البشرية.

وعوضا على ذلك فقد، أدرك العالم والإقليم أن استعادة شعب الجنوب لدولته لم تعد مطلباً وطنيا فحسب، بل ضرورة استراتيجية لضمان الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، إذ إن الجنوب يحتل موقعاً محورياً في أهم الممرات البحرية العالمية من باب المندب إلى بحر العرب. ومنذ وقوعه تحت الاحتلال اليمنى في صيف 1994م فقدت المنطقة والعالم توازنهما الأمني، وبرزت تهديدات متعددة تمثلت في انتشار الإرهاب والقرصنة وتهريب السلاح والبشر والمخدرات، وظهور تنظيم القاعدة الذي نشط فور احتلال الجنوب، ثم بروز جماعة ومليشيات الحوثي المدعومة من إيران، حتى باتت العلاقة بين التنظيمين كما أكد تقرير الخبراء الأمميين علاقة استراتيجية تهدد الأمن القومي العربي برمّته.

وبصورة اوضح فإن مشروع فك الارتباط واستعادة دولة الجنوب هو مسار لا رجعة عنه، وهو ليس مشروعاً انعزالياً كما يحاول خصوم واعداء الجنوب تصويره، بل هو مشروع استقرار وسلام حقيقي، يعيد التوازن إلى المنطقة ويضمن حمَاية المصالح الإقليمية والدولية في واحدة من أهم بقاع العالم. فشعب الجنوب الذي قدّم آلاف الشهداء دفاعاً عن أرضه وكرامته يسعى بارادة صلبة الى تصحيح خطأ ومسار تاريخي مختل وقع في مغبته و أريد له أن يكون قيداً على إرادته ومصدر فوضى مستمرة للمنطقة.

الجنوب اليوم، بثباته السياسي وتماسكه الشعبي، يُثبت أنه يسير نحو استقلاله الثاني بخطى واثقة ومدروسة، وأن هذا الاستقلال ليس انفصالاً عن واقع مفروض، بل استعادة لوضع قانوني وتاريخي كان قائماً قبل عام 1990م. ولأن الشعوب الحرة لا تقبل بالذل، فإن إرادة الجنوبيين في الحرية والاستقلال باتت حقيقة لا يمكن كسرها، ومهما حاول المحاولون من القوى المعادية تصوير واقعا وموقفا مغايرا أو تكرار الحلول الشكلية، فإن الجنوب ماض نحو هدفه، مدركا أن كرامته وحقه في تقرير مصيره لا يخضعان لمساومة أو تأجيل.

وهكذا، فإن الجنوب، الذي خرج من بين ركام الحروب التي شنت عليه والمؤامرات التي استهدفت قضيته وهويته وتاريخه ونسيجه الاجتماعي، أقوى وعياً وأصلب عزيمة، يؤكد اليوم أنه ماض في مساره الوطني، مستندا إلى شرعية نضاله وعدالة قضيته وأعتراف العالم المتزايد بمركزيته في معادلة الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي. إنها إرادة لا تقهر ومسار لا يتراجع، وشعبٌ آمن أن الاستقلال هو طريق السلام، وأن الكرامة لا تُستعاد إلا على أرض حرةٍ ودولةٍ مستقلةٍ تُعبّر عن إرادة أبنائها.

النهج الخالد لأولاد زايد في تعزيز ا

تقرير بحثي – درع الجنوب

هذا التقرير يأتي استنادًا إلى وثائق ومعطيات من مراكز بحث دولية وتقارير ميدانية موثقة وارقام على ارض الواقع وأثرها في حياة الناس، ويهدف إلى وضع الحقائق أمام القارئ والباحث، وتفنيد الحملات الإعلامية المغرضة التي تشنها جماعات الإسلام السياسي ضد الإمارات، دولة الخير والعطاء.

في عالم تمزقه النزاعات وتشتته الأزمات كالتي تعصف بدول وشعوب منطقة الشرق الأوسط، تظل دولة الإمارات العربية المتحدة عنوانًا ثابتًا للخير والعطاء، ورمزًا عربيًا فريدًا في الجمع بين الإنسانية والتنمية والأمن.. فمنذ فجر الاتحاد الإماراتي الذي أرسى قواعده المغفور له بإذن الله، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، اختارت الإمارات أن تكون وطنًا للإنسان أينما كان، وأن تنحاز في سياساتها ومواقفها إلى قيم الرحمة والنجدة والتضامن، لتصنع لنفسها مسارًا خاصًا في السياسة الخارجية يقوم على الدبلوماسية الإنسانية لا على الشعارات.

هذا النهج الإنساني لم يكن شعارًا يُرفع في المحافل، بل كان مشروعًا عمليًا متجذرًا في وجدان القيادة الإماراتية وشعبها.

في كل مأساة إنسانية، وكل كارثة أو أزمة تضرب هذا البلد او ذاك ، تظهر دولة الإمارات كسفينة إنقاذ تمد يد العون دون تمييز، وتتحرك بفاعلية حيث يعجز الآخرون أن يصلوا بعطائهم ومددهم وغوثهم، وقد أثبتت العقود الأخيرة أن العمل الإنساني في فكر الإمارات ليس عملا موسميًا أو رد فعل ظرفي، بل هو سياسة دولة ومنهج حياة مؤسس على رؤية إنسانية ترى في استقرار الشعوب وكرامتها أساسًا لأمن المنطقة والعالم.

فمنذ البدايات الأولى لتأسيس الدولة الاماراتية، وضع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان قاعدة ذهبية في العمل الإنساني مفادها: «الثروة الحقيقية هي الإنسان، وأفضل استثمار هو في إسعاده وتنميته» وأن الدبلوماسية الأكثر اثرا هي التي تجود بالعطاء وبالنفع للشعوب الشقيقة والصديقة، دون شك تحولت هذه الرؤية إلى سياسة وطنية خارجية جعلت من الإمارات بين أكبر الدول المانحة للمساعدات الإنسانية في العالم نسبة إلى دخلها القومي، وفق تقارير الأمم المتحدة والهيئات الدولية.

وعلى هذا النهج تواصل القيادة الرشيدة لدولة الإمارات، برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، هذا النهج بكل مسؤولية وثبات، مستحضرة إرث المؤسس في كل مبادرة وموقف، لتؤكد أن الخير والعطاء في الإمارات عقيدة وهوية، وليس أداة سياسية أو وسيلة تأثير كما تحاول ترويجه بعض الأصوات المغرضة من أبواق جماعات الإسلام السياسي كجماعة الإخوان المسلمين التي لا ترى في التدخلات الاماراتية الاغاثية والخدمية والتنموية وما يعزز استقرار الدول وشعوبها سوى تهديدًا لمشروعاتها الظلامية التي ما أن تنفذ إلى أي بلد إلا وزعزعة استقراره ومزقت نسيجه الاجتماعي وجعلته ساحة حرب، ومسرح مأساة إنسانية ولنا خير دليل في السودان واليمن وليبيا .. إلخ.

ولأن المشروع الإماراتي يقوم في جوهره على التخفيف من معاناة الشعوب المنكوبة، والحد من أزمات الدول المتضررة، ومساندتها في مسار التعافي والبناء، فإنه يمثل مشروعًا تنمويًا إنسانيًا بامتياز.

ولهذا، تضعه جماعات الإسلام السياسي بنسختيها الإخوانية والخمينية في مقدمة المشاريع المناوئة والمعادية لها، لما يشكله من نقيض تام لمخططاتها الهدّامة. أما الحملات الإعلامية المأجورة التي تمولها جماعة الإخوان وإيران واذرعها ولوبياتها ضد الإمارات وقيادتها، فما هي إلا صدى لصدام حتمي بين مشروع إماراتي بنائي حضاري ومشاريع فوضوية ومتطرفة تدميرية.

إن من أبرز الشواهد الماثلة على عمق الدور الإماراتي الإنساني والتنموي هو ما شهده الجنوب العربي واليمن منذ عام 2015م.. فبعد انطلاق عاصفة الحزم بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات، بادرت أبوظبي إلى إنشاء جسور جوية وبحرية وبرية لإيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المنكوبة، دون انقطاع أو تمييز. ولم تكتف الإمارات بالدعم الميداني الفوري، بل أسست لبرامج إنمائية مستدامة أعادت الحياة إلى مؤسسات الدولة ومرافقها الخدمية في محافظات الجنوب.

وأكد تقرير صادر عن معهد (أميركان ميديا إنستيتيوت) الأمريكي أن المساعدات الإماراتية شملت جميع قطاعات الحياة، حيث بلغت خلال الفترة من أبريل 2015 حتى مايو 2018:

- 1.01 مليار دولار للمساعدات الغذائية.
- 209.8 مليون دولار لقطاع الصحة.
- 287.2 مليون دولار للطاقة.
- 39.5 مليون دولار للتعليم.
- 163.2 مليون دولار للمجتمع المدني.
- 156.5 مليون دولار للنقل والمواصلات.
- 133.9 مليون دولار للخدمات الاجتماعية.
- 1.62 مليار دولار ضمن برامج المساعدات العامة.

هذه الأرقام لا تمثل سوى مرحلة زمنية محدودة، إذ واصلت الإمارات خلال الأعوام اللاحقة وحتى اليوم توسيع برامجها الإنسانية بتمويل مشاريع تنموية دائمة في البنية التحتية والكهرباء

استقرار الشعوب ومكافحة الإرهاب

والمياه والتعليم والصحة وإعادة تأهيل المؤسسات الحكومية.. وقد كان ومازال برنامج الهلال الأحمر الإماراتي في طليعة هذه الجهود، حيث نفذ مئات المشاريع الخدمية والإغاثية في العاصمة عدن والمكلا وشبوة وأبين ولحج وسقطرى والضالع، مما أعاد الأمل لملايين المواطنين، وأسهم في التخفيف من أثر الظروف المعيشية وتعزيز صمود أبناء الجنوب في مواجهة ودحر المليشيات الحوثية وكذا التنظيمات الإرهابية وتجاوز أثر الظروف المعيشية.

وبموازاة العمل الإنساني والخدمي، أدركت الإمارات أن الأمن هو الشرط الأول للحياة والتعافي والنهوض. ولذلك لم تتردد في إسناد القوات المسلحة الجنوبية في معاركها ضد الميليشيات الحوثية والتنظيمات الإرهابية التي حاولت استغلال انشغال المقاومة الجنوبية في مواصلة دحر مليشيات الحوثي لإسقاط الجنوب وتحويل مدنه إلى إمارات إسلامية كما جرى لمدن ساحل حضرموت وابين وشبوة ومدينة الحوطة حاضرة محافظة لحج، كذلك الحال بالنسبة للعاصمة عدن التي علت الرايات السوداء على سطوح كثير من مقرات مؤسساتها وكادت أن تسقط بشكل كلي بيد تنظيمي القاعدة وداعش، لولا الدور الإماراتي الذي أسند المقاومة الجنوبية بكل متطلبات معركة القضاء على العناصر الإرهابية ودك اوكارها.

وكان عام 2016م شاهدًا على واحدة من أنجح عمليات مكافحة الإرهاب في المنطقة نموذجا يحتذى به في الشراكة، حين تمكنت قوات النخبة الحضرمية بدعم وإشراف إماراتي من تحرير مدينة المكلا من تنظيم القاعدة الإرهابي في 24 أبريل، بعد أن كانت تحت سيطرة التنظيم لأكثر من عام وتحديدا منذ أن سلمتها القوات العسكرية الموالية لجماعة الإخوان لتنظيم القاعدة في ذلك اليوم الأسود، الثاني من أبريل 2015م.

وتلت ذلك عمليات نوعية أخرى في أبين وعدن وشبوة ولحج كان عنوانها التحرير والتطهير والاستقرار، حتى بات الجنوب اليوم محرقة للتنظيمات الإرهابية التي يعاد الدفع بها وعناصرها وخلاياها نحو محافظتي شبوة وأبين في سياق محاولات اخوانية حوثية بائسة تهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار وخلط الاوراق واعادة توطين الارهاب في الجنوب كوسيلة واداة احتلال منذ غزوه واحتلاله في صيف 1994م.

هذا الدور الإماراتي، الذي اتسم بالحرفية والالتزام بالقانون الدولي، لم يكن مجرد دعم عسكري، بل كان بناءً مؤسسيًا للقوات الأمنية الجنوبية من خلال التدريب والتأهيل وتزويدها بالقدرات التقنية واللوجستية، لتصبح جزءًا فاعلًا من منظومة الأمن الإقليمي والدولي وفي مكافحة الإرهاب.

وأمام هذا الحضور الإماراتي الإنساني والأمني المشرف، شعرت جماعات الإسلام السياسي، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، بأن مشاريعها باتت مهددة بالسقوط.. فشنّت حملات إعلامية وسياسية منظمة استهدفت الإمارات والجنوب و قيادته وقواته المسلحة، عبر قنواتها التلفزيونية وصحفها ومواقعها وشبكات ومنصات ومطابخ الزيف ومراكز ومؤسسات أنتاج وترويج الأراجيف وقلب الحقائق وتلفيق الاكاذيب في مسعى خائب لتزييف وتضليل الوعي وتشويه الحقائق.

هذه الجماعات التي تمثل الرحم الأيديولوجي للإرهاب العالمي بل ورافده الفكري والمادي والبشري، حاولت عبثًا أن تصور الدور الإماراتي كأداة نفوذ، متناسية أن الحقائق الميدانية تنفي ذلك بصورة قطعية وتشهد بغير ذلك: فحيثما وصلت يد الإمارات، انحسرت معاناة الشعوب، وعادت الحياة والخدمات، وارتفعت مؤشرات الاستقرار، وفي المقابل، حيث تمددت الجماعات المتطرفة، عمّ الخراب، وغابت الدولة، وسالت الدماء.

هذه الحملات الإعلامية الموجهة التي تقوم على الأكاذيب والتحريض لم تنل من صورة الإمارات الدولية، بل عززت قناعة العالم بأن الإمارات تمثل نموذج الدولة العربية الحديثة المعتدلة التي تجمع بين الإنسانية والتنمية والصرامة في مكافحة التطرف.

وتخليصا لما سبق:

• إنّ ما قدمته وتقدّمه دولة الإمارات العربية المتحدة من اعمال وجهود إنسانية وتنموية وأمنية في الجنوب واليمن، وفي فلسطين والسودان، وسائر مناطق العالم، لا يُعدّ مَنّةً ولا سعيًا إلى مصلحة سياسية آنية، بل هو امتداد طبيعي لنهج إنسانيٍّ أصيل أرْساه المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آلّ نهيان، وسار عليه أبناؤه البررة من بعده، التزامًا بقيم العطاء والتسامح والمسؤولية الإنسانية.

• لقد أثبتت التجارب أنّ الاستقرار الذي تعزّزه دولة الإمارات في محيطها العربي والعالمي يشكل سياجًا منيعًا أمام الفوضى والتطرّف، وأنّ العطاء الإماراتي سيظل شاهدًا على حضور الخير في زمن الأزمات، ما دام الإنسان في حاجةٍ إلى يدٍ تمتدّ إليه بالعون والغوث.

• تبقى الإمارات، بأفعالها لا بأقوال خصومها، نموذجًا فريدًا في الإنسانية والعطاء والمسؤولية الدولية، وعنوانًا للأمل في عالمٍ تتلاطم فيه الأزمات والصراعات.

• لن يطول زمن الصدام بين المشروع الإماراتي البنائي والانسان النهضوي ومشاريع الهدم والخراب الإخواني والخميني، إذ يظلّ الخير غالبًا على الشرّ متى ما أدركت الشعوب دروس التاريخ، واستوعبت العِبر من الفتن والحروب التي أشعلتها تلك الجماعات.

• سيبقى التاريخ يدوّن، بحروفٍ من نورٍ وفخر، عن الدور الخالد لأبناء زايد الذين جعلوا من العطاء نهجًا، ومن خدمة الإنسان رسالة، ومن مكافحة الإرهاب واجبًا، ومن بناء الاستقرار هدفًا وكرامةً للأمّة العربية والإنسانية جمعاء.

سياسيون يطلقون وسم #الانتقالي يحمي مكتسبات الجنوب

عدن – درع الجنوب

أطلق ناشطون وسياسيون جنوبيون، عصر الخميس 6 نوفمبر / تشرين الثاني 2025م، هاشتاج #الانتقالي_يحمي_مكتسبات_الجنوب على مواقع التواصل الإجتماعي، أشهرها منصة (X)، (تويتر) سابقاً.

وأكدوا على أن المجلس الانتقالي الجنوبي بقيادة الرئيس القائد عيدروس بن قاسم الزبيدي، ثابت في حماية المكتسبات الوطنية الجنوبية التي حققها للجنوب، وقضية شعبه العادلة، طيلة السنوات الماضية.

وأكدوا بأن قرارات مجلس القيادة الرئاسي الأخيرة، حول الإيرادات، وكذا مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية، كانت من صناعة، وفكرة الرئيس القائد عيدروس بن قاسم الزبيدي.

وابرزوا دور المجلس الانتقالي الجنوبي بقيادة الرئيس القائد عيدروس بن قاسم الزبيدي، في التصدي لمحاولات الاعداء ضرب قضية شعب الجنوب التحررية.

وأشاروا الى أهمية تعزيز الثقة الشعبية بالمجلس الانتقالي الجنوبي وقيادته ممثلة بالرئيس القائد عيدروس بن قاسم الزبيدي، من خلال القرارات والإصلاحات التي يقودها الرئيس القائد عيدروس الزبيدي.

وقالوا بأن القرارات الأخيرة بشأن إلزام كافة الجهات بإيداع الإيرادات في البنك المركزي بعدن، تمثل ثمرة جهود دؤوبة وضغوط متواصلة قادها المجلس الانتقالي الجنوبي برئاسة الرئيس القائد عيدروس الزبيدي.

وسردوا المسارات المتعددة التي شملت (مصفوفة المعالجات العاجلة للأولويات الاقتصادية والإنسانية المقدمة إلى مجلس الوزراء في يونيو 2024م، واستراتيجية الردع التي أعدها الرئيس القائد عيدروس بن قاسم الزبيدي بالتعاون مع اللجنة الوزارية في مطلع عام 2025م، وأدوار الرئيس القائد عيدروس بن قاسم الزبيدي في قيادة لجنة الإيرادات السيادية وما نتج عنها من قرارات وإجراءات عملية وخاصة في شهر أغسطس الماضي، والتي أسهمت في تصحيح مسار الإيرادات العامة ومعالجة العديد من الاختلالات الاقتصادية، ما شكل خطوة نوعية ضمن جهود الإصلاحات الاقتصادية التي يقودها الرئيس عيدروس على مستوى مؤسسات الدولة، والقرارات الجريئة التي أصدرها الرئيس القائد عيدروس بن قاسم الزبيدي في 11 سبتمبر 2025م، والتي أعادت تصويب المسار الحكومي وحركت الجمود في مؤسسات الدولة، ومهدت لصدور القرار رقم (11) بتاريخ 28 أكتوبر 2025 بشأن الإصلاحات الشاملة.

واكدوا بان المجلس الانتقالي الجنوبي كحامل سياسي وطني مسؤول يمثل الجنوب وقضيته في معادلة الشراكة، ويدير ملفات، الدولة بوعي سياسي ومؤسسي.

وبينوا النجاحات السياسية والاقتصادية والإدارية للمجلس الانتقالي الجنوبي كجزء من مسار الإصلاحات الشاملة التي يشرف عليها الرئيس القائد عيدروس الزبيدي.

ودعوا للتصدي للتضليل الإعلامي الذي يستهدف تشويه دور المجلس الانتقالي الجنوبي وإضعاف مكانته السياسية والإدارية، مؤكدين بان القرارات الاقتصادية الأخيرة كإنجاز وطني للمجلس الانتقالي الجنوبي بقيادة الرئيس القائد عيدروس الزبيدي، خصوصا قرار إلزام كافة المحافظات في توريد الإيرادات إلى البنك المركزي بالعاصمة عدن.

وأكدوا دعم خطاب الإصلاحات الاقتصادية الذي يقوده الرئيس القائد عيدروس الزبيدي عبر لجنة الإيرادات السيادية ومصفوفة المعالجات العاجلة للأولويات الاقتصادية.

وفضحوا الفساد المالي والإداري في المحافظات غير الملتزمة بالقرارات الاقتصادية، ومنها مأرب وتعز اليمنيتين.

ودعوا الى سرعة إلزام مأرب بتوريد كامل عائداتها إلى البنك المركزي في العاصمة عدن ، تنفيذا لقرار الإصلاحات الشاملة الصادر في 28 أكتوبر 2025 ، وبما يضمن استعادة السيطرة المؤسسية على المال العام وإنهاء مظاهر الفساد والعبث المالي والإداري.

وأكدوا دعم توجه المجلس الانتقالي الجنوبي في تصحيح أداء الحكومة وضبط العلاقة بين مؤسسات الدولة لضمان وحدة القرار الاقتصادي والسياسي.

واشاروا الى ان مبدأ الشراكة المتوازنة داخل مجلس القيادة الرئاسي، رافضين أي محاولات للتفرد أو تجاوز التفاهمات.

كما دعا السياسيون الجنوبيون جميع رواد منصات التواصل الاجتماعي إلى التفاعل بقوة وحيوية

المجلس الانتقالي الجنوبي صخرة الجنوب المنيعة في وجه التحديات الإعلامية والسياسية

الدكتور / صدام عبدالله

في غمار المعارك التي يخوضها الشعب الجنوبي الصابر لاستعادة دولته تبرز الحرب الإعلامية كأخطر جبهة، إنها معركة وجود بامتياز، وفي خضم هذه الجبهة يقف المجلس الانتقالي الجنوبي كصخرة منيعة حاملا على عاتقه مسؤولية الحفاظ على المكتسبات التي رويت بدماء ابناء الجنوب وتضحياتهم. اذ ان مهمة المجلس لا تقتصر على الفعل السياسي والميداني فحسب، بل تمتد إلى كشف الأكاذيب وتقديم الحقائق بهدف تحصين الحاضنة الشعبية وجعلها خط الدفاع الأول عن المشروع الوطني الجنوبي، مهما حاولت الأقلام المرجفة بث الإشاعات ومحاولات الانتقاص والتشويه التي تستهدف تشتيت هذا التماسك.

وفي مسيرة مليئة بالتحديات والمخاطر يظل المجلس الانتقالي الجنوبي بقيادة الرئيس القائد عيدروس الزبيدي حارسا أمينا للمكتسبات الوطنية الجنوبية، حيث إن ثباته على العهد هو تجسيد للإصرار على المضي قدما نحو هدف استعادة الدولة، مهما بلغت محاولات ضرب الحاضنة الشعبية وتشتيتها، فالقيادة الحكيمة للمجلس تدرك أن الحفاظ على هذه المكتسبات هو الوفاء للدماء الزكية التي سالت من أجلها، وإنها لا تكتفي بالدفاع فحسب بل تخوض حربا شريفة ومباشرة ضد كل محاولات التشويه الرامية إلى ضرب المشروع التحرري لتؤكد أن درع الانتقالي الجنوبي كان وسيبقى أقوى من كل محاولات النيل من قضية شعب الجنوب العادلة.

إن مسيرة استعادة الدولة ليست مجرد مسار سياسي بل هي بناء اقتصادي وإداري متين، وهنا يتجلى الدور المحوري للرئيس القائد عيدروس بن قاسم الزبيدي من خلال تبنيه رؤية ثاقبة وقيادة حكيمة للقرارات الإصلاحية الجريئة، حيث إن القرارات التي نراها اليوم من إلزام الجهات بإيداع الإيرادات في البنك المركزي عدن إلى تطبيق مصفوفة الإصلاحات الشاملة هي ثمرة لهذه الرؤية. وقد كانت مصفوفة المعالجات العاجلة التي قدمت لمجلس الوزراء في يونيو اللبنة الأولى وخارطة الطريق التي أعدها المجلس الانتقالي لوضع الاقتصاد على سكته الصحيحة، مظهرا بذلك وعيا عميقا بضرورة بناء الجنوب الذي ننشده، جنوب قوي مستقر بمؤسساته منفتح على شركائه ومحافظ على هويته.

ويدرك المجلس الانتقالي الجنوبي أن أشد الأسلحة فتكا التي يستخدمها الأعداء هي الإشاعة وتشويه الحقائق بهدف إضعاف الروح المعنوية وتفريق الصف، ولذلك كان تحصين الشعب هو الهدف الأسمى من خلال مهمتنا كشف الأكاذيب وتقديم الحقائق، ويعمل المجلس على بناء جدار وعي متين.

إن هذه الجهود تجعل من الشعب الجنوبي بأكمله خط الدفاع الأول عن مشروعه الوطني، فالمجلس وقائده وشعب الجنوب باتوا جميعا في خندق واحد للتصدي لكل محاولات التشويه والضرب مدافعين بشرف عن حق شعب الجنوب في استعادة دولته، ومؤكدين أن وحدة الصف هي مفتاح العبور نحو المستقبل المنشود في مواجهة كل من يحاول النيل من هذا التلاحم.

واخيرا يمكن القول إن الطريق طويل والتحديات كبيرة لكن الإرادة أقوى، ولقد أثبت المجلس الانتقالي الجنوبي وبتماسك أبناء الجنوب ووعيهم، أنه القوة الحقيقية التي تحافظ على المكتسبات وتثبت على مبدأ استعادة الدولة، غير آبه بمحاولات الإرجاف والتشويه الإعلامي، وإن هذا الثبات وهذا الوعي هو الضمانة للوصول إلى بر الأمان وتحقيق حلم الأجيال نعم نقول بقيادتنا الرشيدة ووعي الشعب وتماسك المجلس الانتقالي، سنصل إلى بر الأمان بإذن الله.

أمن محافظة أبين يستعيد سيارة تابعة لمشروع سد حسان بعد ساعات من اختطافها

أبين – درع الجنوب

تمكنت الأجهزة الأمنية في محافظة أبين من استعادة سيارة نوع "دينا – إيزو" محملة بـ"ونش" وتحمل لوحة رقم (2/137301)، تتبع مشروع سد حسان، وذلك عقب ساعات قليلة من اختطافها.

وقاد الحملة الأمنية مدير أمن أبين العميد علي ناصر بوزيد، عقب بلاغ تلقته غرفة عمليات أمن المحافظة يفيد بقيام الجندي (س.ن.س.أ) – البالغ من العمر 35 عاماً – بمعية شخصين آخرين، باختطاف السيارة بحجة عدم صرف مرتبه من إحدى الوحدات العسكرية.

وعلى الفور تحركت حملة أمنية إلى موقع الحادثة، وتمكنت من تحديد موقع السيارة وضبطها واستعادتها، فيما وعدت أسرة الخاطف بتسليمه إلى إدارة أمن أبين.

وأكدت الأجهزة الأمنية في أبين أنها لن تتهاون مع أي تصرفات خارجة عن النظام والقانون، مشددة على أن أمن أبين سيظل سداً منيعاً أمام كل من تسول له نفسه المساس بأمن واستقرار المحافظة أو الإضرار بالمصالح العامة والخاصة.

وقدمت إدارة أمن أبين شكرها وتقديرها لأسرة الخاطف على تعاونها المسؤول مع الأجهزة الأمنية، مؤكدة استمرار جهودها في حفظ الأمن والاستقرار.

النقد الموضوعي المسؤول.. وسيلة رادعة وأحد أعمدة البناء

صالح شائف

النقد المنطقي والموضوعي هدفه الأول هو التصحيح وغايته المثلى سلامة البناء؛ من خلال تسليط الضوء على الأخطاء والدعوة لوضع حد لأي إعوجاج أو إنحراف عن مسارات العمل وفي أي ميدان من ميادين الحياة.

فعبر لفت انتباه الجهات المسؤولة ودعوتها للمراجعة والتقييم – أشخاص وهيئات ومؤسسات – وبما يجبرها على فعل ذلك؛ فسيثمر مثل هذا النقد ويصبح وسيلة رادعة وأحد أعمدة البناء وليس وسيلة للهدم؛ لأنه نقد بناء ومسؤول ويعكس الحرص الوطني الذي يتمتع به كل من يمارسه.

فالنقد المجرد من الأهواء والأمزجة والرغبات الخاصة وتصفية الحسابات؛ يجسد بوعي السلوك الرفيع المشبع بثقافة القيم الوطنية والإنسانية العليا؛ عندما تغيب أدوات المحاسبة والمساءلة؛ أكانت السياسية أم الإدارية والقانونية.

غير أن النقد يمارس من قبل البعض مع الأسف وكما لو كان ترفا فاقدا للقيمة لديهم؛ لأن البحث عن (الشهرة والتميز) على بعض الوسائل الإعلامية ومنصات التواصل الإجتماعي؛ هو الهدف والغاية وعلى حساب الحقائق والمنطق والأخلاق.

وهنا تغيب المسؤولية عند هذا البعض عندما يصبح (نقدهم) موجها لإثارة الفتن و التوترات والإنقسامات؛ وما يتركه ذلك من تأثير سلبي على وحدة وتماسك نسيج المجتمع الجنوبي.

بل ويؤثر ذلك سلبا على مجمل العلاقات والروابط الوطنية الجنوبية التي نحتاج لوحدة مكوناتها وتماسك صفوف جبهة الجنوب الداخلية أكثر من أي وقت مضى.

بل ويتم أيضا استغلال (نقدهم) كسلاح يوجه ضد الجنوب ومستقبل كل الجنوبيين من قبل أعداء قضية الجنوب الوطنية؛ وحق شعبنا في استعادة دولته الجنوبية المستقلة.

فهم يعتمدون على تزوير المعلومات وفبركتها وتغييب الحقائق وتشويهها؛ ولا يهمهم ما بعد ذلك طالما وهو ينسجم مع رغبتهم في الإثارة والتهييج؛ وشحن الإنفعالات في المجتمع دون اكتراث من نتائجها.

المحكمة العسكرية بشبوة تصدر حكمًا بالإعدام قصاصًا بحق جندي أدين بجريمة قتل

شبوة – درع الجنوب

أصدرت المحكمة العسكرية في محافظة شبوة، اليوم الأحد، حكمها في جلسة علنية برئاسة القاضي سالم أبوبكر العولقي، رئيس المحكمة، وبحضور القاضي سالمين الكندحي، وكيل النيابة العسكرية، في القضية الجنائية رقم (1) لسنة 2025م ج.ج نيابة شبوة العسكرية، والمتهم فيها الجندي (ع. ن. ع. ل) بارتكاب جريمة القتل العمد.

وقضى منطوق الحكم بما يلي:

أولاً: إدانة الجندي (ع. ن. ع. ل) بجريمة القتل العمد المسندة إليه في قرار الاتهام.

ثانياً: معاقبة المدان بالإعدام قصاصًا رمياً بالرصاص حتى الموت قوداً بالمجني عليه (حسين سالم العري).

ثالثاً: إلزام المحكوم عليه بدفع مبلغ وقدرة خمسة ملايين ريال تعويضًا ماديًا ومعنويًا لأولياء دم المجني عليه، مع تحميله مخاسير التقاضي وأتعاب المحاماة بمبلغ وقدره مليون وخمسمائة ألف ريال.

رابعاً: مصادرة السلاح الآلي المضبوط المستعمل في الجريمة.

خامساً: استحقاق محامي العون القضائي أجرة أتعابه بمبلغ وقدره خمسمائة ألف ريال.

ويأتي هذا الحكم في إطار جهود السلطة القضائية العسكرية لترسيخ العدالة والانتصار لحقوق المجني عليهم وفقاً لأحكام القانون.

درع الجنوب
Dera Al Janoob
صادرة عن المركز الإعلامي للقوات المسلحة الجنوبية
أسبوعية ـ العدد ـ (127) الاثنين 10 نوفمبر 2025م

الرئيس الزُبيدي يعزي في ضحايا حادث تصادم الحافلتين بمحافظة أبين

عدن – درع الجنوب

بعث الرئيس القائد عيدروس قاسم الزبيدي، رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي، برقية تعزية ومواساة في ضحايا الحادث المروري المروع الذي وقع فجر اليوم في طريق العرقوب بمحافظة أبين، وأسفر عن سقوط عدد من الضحايا والمصابين.

وعبّر الرئيس القائد في برقيته عن خالص تعازيه وصادق مواساته لأسر الضحايا كافة، سائلاً المولى عز وجل أن يتغمد المتوفين بواسع رحمته ويسكنهم فسيح جناته، وأن يمنّ على الجرحى بالشفاء العاجل.

وأكد الرئيس الزبيدي أن هذا الحادث الأليم أوجع قلوب أبناء الجنوب كافة، موجها الجهات المعنية في الحكومة بإيلاء ضحايا الحادث الأليم الرعاية اللازمة، كما وجه وزارتي النقل والأشغال العامة، وصندوق صيانة الطرق، باتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تكرار مثل هذه المآسي من خلال إجراء الصيانة الدورية للطرق الرئيسية وضمان سلامتها.

الأرض أرضنا والقرار قرارنا.. نوفمبر مجيد

ا.د. عبدالناصر الوالي

تحدثوا كثيراً معنا حول حقنا في تقرير مصيرنا بل وقامت ندوات وورش واجتماعات ولقاءات عالمية علنية نوقش فيها خيار الدولتين وهي أماكن تنتج منها القرارات الدولية. ومنها حتى الأمم المتحدة وفي ومع اعلى هرمها. وحقنا في استعادة الدولة الجنوبية كاملة السيادة على حدود ما قبل ٢٢ مايو ١٩٩٠م لا نخفيه ولا نداريه.

كل العالم يتحدث معنا ان الحل يمني–يمني ويقولون لنا (وما تتوافقوا عليه هذا شأنكم).بالطبع نحن من يتحدث عن حل الدولتين والعالم سيستجيب ويدعم إن وجد ان هذا هو الحل.ٍ وعلينا ان نقنعه واعتقد انه قد اقترب كثيرا من الاقتناع.

لا أحِد في العالم يتحدث مِعنا حول الرجوع قسراً الى صنعاء اطلاقا. وعلى من لديه مثل هذه الأوهام ان يتخلص منها.

سيجد الوطنيين والعقلاء في الجنوب والشمال الحل العادل والآمن الذي سيوفر الاستقرار للشعبين الشقيقين. وحل الدولتين هو الحل ،فبعد تجربة مريرة كلها حروب ودمار وعدم استقرار آن الأوان للتوقف والتفكير بعقلانية لا بعواطف ،فقرارات العواطف أهلكت النسل والحرث. دولتين جارتين شقيقتين مستقرتين امنتين خير من دولة ممزقة متناحرة.

الانتقالي هو الممثل لشعب الجنوب وقضيته، وايادية ممدودة وقلبه وعقله مفتوح لجميع الجنوبيين وان كان هناك باب او نافذة مغلقة فهناك ألف باب ونافذة مشرعة على مصاريعها فالانتقالي كيان شامل وجامع ومنفتح وعلى المحرضين أن يتوقفوا.

هناك من ينتقد أخطاء بعض سياسات الانتقالي وهناك من ينتقد تصرفات واخطاء بعض رموزه أو أعضائه لابأس هم بشر وليس ملائكة ولا يعرف أحد بالضبط ما هي السياسة الصحيحة أو الخطوات الناجحة. نقاش وقراءة للواقع وتخطيط ثم قرار ثم المعطيات والمتغيرات على الارض هي من تقرر نجاح أو صواب القرار من عدمه وتوفيق رب العالمين قبل كل شيء.

لابأس ان تنتقد السياسات وينتقد الاشخاص بغرض التصويب او التغيير فهذا هو الاصل والضروري والعامل الحاسم لأي نجاح وتقدم ولكن تحت ظل الجنوب وسقفه ومن ابناء الجنوب او محبيه. اما اذا كان استهداف السياسات او الرموز الغرض منها التعرض لحق شعب الجنوب في استعادة دولته وإدارتها فهذا لن يقبل ابدا ابدا (وفي حده الحد بين الجد واللعب).

العالم كله يعرف ومعترف أن الحكومة اليمنية الشرعية الحالية هي حكومة مناصفة بين الشمال والجنوب والوزراء الجنوبيين يعرفون جيدا انهم اختيروا ممثلين عن الجنوب ونحن نتحدث علنا وفي كل المحافل عن هذا الأمر لا هو سر ولا هو خطأ إن لم يكن الجنوب والشمال دولتين فما هي المناصفة اذا؟.

وافق المجلس الانتقالي الجنوبي في اتفاق الرياض على مرحلة انتقالية وقرر أن يخوضها من منطلق المصلحة العليا للشعبين في الجنوب والشمال ومصلحة الإقليم وحتى ربما مصلحة العالم كما فهمنا. هل هذه الخطوة صائبة أم خاطئة نحن في مرحلة التقييم والمراجعة. وما هي الخطوة التالية بعد اتفاق الرياض ،شعب الجنوب وممثله هو من سيقرر ولن يقرر أحد عنا. لم يقرروا في الماضي عنا ولن يقرروا في المستقبل عنا. شعب الجنوب فقط من سيقرر مهما كان حجم الضغط وشدة الناتج عنه من معاناة على شعبنا التي نتألم لها ولكنها لن تخضعنا.

تحياتي..

الإعلام الجنوبي بين الثبات والحكمة في مواجهة الحملات المعادية

المحامي يحيى غالب

اختطَّ المجلس الانتقالي الجنوبي نهج الثبات في خطابه السياسي والإعلامي، المعبّر عن برنامجه وأسسه ووثائقه وأدبياته. ومنذ تأسيسه، يخوض المجلس معتركاً صعباً وشائكاً، إذ تتكالب ضده حملات الإعلام المعادي التي تستخدم أساليب التشويه والبذاءات والاتهامات الزائفة والكاذبة. وتعد جبهة الإعلام جبهة هامة وخطيرة لا تقل أهمية عن الجبهتين العسكرية والأمنية في مواجهة التحديات والدفاع عن المشروع الوطني الجنوبي.

لقد استطاع إعلام المجلس الإنتقالي الجنوبي أن يسجّل حضوراً سياسياً قوياً على الصعيدين الداخلي والخارجي، متميزاً بسياسة إعلامية حكيمة تقوم على أظهار قضية شعب الجنوب كقضية عادلة تمتلك مقومات مشروعيتها الدولية والاقليمية والوطنية وهذا ما استطاعت قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي ممثلة بالرئيس عيدروس الزبيدي بإيصال قضية شعب الجنوب الى مراكز صنع القرار الدولي والاقليمي.

ومن ناحية أخرى عدم انجرار اعلام المجلس الانتقالي الجنوبي وراء الردود على الاتهامات الباطلة، وعدم إشغال مؤسساته الإعلامية بالتعقيبات على أبواق الفتنة والإساءة.

إن هذه السياسة تمثل أسلوباً راقياً وذكياً، فهي في الوقت ذاته سلاحٌ فعّال يقضي على تلك الأبواق ويكمم أفواهها، إذ أدرك إعلام المجلس مبكراً أن الإعلام المعادي يسعى لجرّه إلى حلقةٍ مفرغة، تشغله في متاهات الردود والتبريرات.

واليوم، نرى أن ذلك الإعلام المعادي قد وصل إلى مرحلة الانتحار السياسي والإعلامي، بعدما فقد توازنه وبدأت شخوصه تظهر بأساليب مبتذلة ضد قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي. هذا السقوط الأخلاقي والابتذال اللفظي يعدّ آخر ما تبقّى لدى هؤلاء، ودليلاً على أنهم استنزفوا كل طاقاتهم دون جدوى.

لقد فشلت محاولاتهم في النيل من المجلس، حتى تفجّرت بداخلهم أمراضهم المزمنة المتراكمة، وبدأت تفوح رائحتها اليوم لتزكم الأنوف، والكل يرثي حالهم السيّئ ومصيرهم المؤسف الذي اختاروه بثمنٍ بخس.

وهكذا هي سياسة المجلسً الانتقالي الجنوبي وقيادته: حكمة في الموقف، وثبات في المبدأ، ومحاربة للأعداء بسلاحهم الذي يرتد إليهم في النهاية.